



دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات وأثرها على المركز المالي لشركات تأمينات الحياة في السوق المصري

أ. سهى أحمد على بكر

الباحثة بقسم الإحصاء والرياضة والتأمين

كلية التجارة – جامعة أسيوط

sohaahmed69807@gmail.com

أ.م.د. إنجي فاروق أحمد مراد

أستاذ الإحصاء والرياضة والتأمين المساعد
ورئيس قسم الإحصاء والرياضة والتأمين جامعة أسيوط

أ.د. صفية أحمد أبو بكر

أستاذ الإحصاء والرياضة والتأمين
كلية التجارة جامعة أسيوط

المجلة العلمية لكلية التجارة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد الثامن والسبعون – يونيو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

بكر، سهى أحمد علي، أبو بكر، صفية أحمد، مراد، إنجي فاروق أحمد (٢٠٢٣).
دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات وأثرها على المركز المالي لشركات تأمينات
الحياة في السوق المصري. *المجلة العلمية لكلية التجارة*، كلية التجارة، جامعة
أسيوط، العدد ٧٨، ١٩٣-٢١٦.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات وأثرها على المركز المالي لشركات تأمينات الحياة في السوق المصري^١

أ. سهى أحمد على بكر

أ.د صفية أحمد أبو بكر، أ.م.د إنجي فاروق أحمد مراد

مستخلص الدراسة:

تناول هذا البحث الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة وأثرها في الملاءة المالية في شركات التأمين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحديد ومعالجة متغيراتها والتي تتمثل في الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة كمتغير مستقل، والملاءة المالية لشركات التأمين كمتغير تابع، ولغرض تحقيق أهداف البحث صيغت فرضية مستقلة، تم اختبارها في شركات التأمين، واستخدم الباحث البيانات المالية في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، كما توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أبرزها أن التضخم النقدي وكذلك المتغيرات الاقتصادية لدى المؤمن له، وارتفاع الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وكذلك التفكير في شراء احتياجات أكثر أهمية من وثائق التأمين على الحياة إلى انعدام رغبة الفرد في الاستمرار في التأمين على الحياة لضآلة مبالغ التعويض قياساً بالمستوى العام للأسعار؛ مما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الإلغاء في وثائق التأمين على الحياة الذي يؤدي إلى ضعف المركز المالي لشركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: الإلغاءات، وثائق التأمين على الحياة، الملاءة المالية في شركات التأمين.

^١ بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان "دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات وأثرها على المركز المالي لشركات تأمينات الحياة في السوق المصري"، كأحد متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

An analytical Study of The Phenomenon of Cancellations and its Impact on the Financial Position of Egyptian Life Insurance Companies

Mrs. Soha Ahmed Ali Bakr

Prof. Safia Ahmed AboBakr, Prof. Injy Farouk Ahmed Murad

sohaahmed69807@gmail.com

Abstract:

This research dealt with the cancellations in life insurance policies and their impact on the solvency of insurance companies. And the study relied on the descriptive approach in defining and treating its variables. Which are the cancellations in life insurance policies as an independent variable and the solvency of insurance companies as a dependent variable. And to achieve the objectives of the research, the researcher formulated an independent hypothesis and tested it in insurance companies by using financial data, which is necessary for the study. The research reached several conclusions, most notably is that there are many reasons lead to individuals' unwillingness to continue in life insurance due to the small amounts of insurance compared to the general level of prices. These reasons are monetary inflations, economic variables for the insured, high prices, a decrease in the purchasing power of money, and thinking about providing the basic needs that are more important than life insurance. And These reasons, in turn, lead to an increase in cancellation rates in life insurance policies and, consequently, the weakness of the financial position of insurance companies. And the cancellations in life insurance policies are also considered a financial loss to insurance companies. And this loss bears by the life insurance policyholders besides the financial burdens and administrative expenses borne by insurance companies. And this indicates that it was necessary to conduct a

study of the reasons for cancellations in life insurance policies to address or reduce this phenomenon to maintain the stability of the financial position of insurance companies.

The researcher used the simple regression analysis to analyze the financial statements of three insurance companies (Misr Life Insurance Company, Allianz Life Insurance Company, and the Egyptian Takaful Insurance Company) during the period from 2014 to 2018, which was measured through three dimensions, which are as follows:

- A. Net premiums.
- B. The rate of change in the size of the net premiums.
- C. The ratio of technical reserves to shareholders' equity.

The study concluded a strong, statistically significant inverse effect of the rate of canceled insurance policies on financial solvency.

The most important recommendations of the study are the following:

- It is necessary to give the task of communicating with policyholders to the employees who have full knowledge of life insurance work from the technical and marketing perspectives. Hence, they will have the ability to answer any inquiries or complaints about obligations, premiums, payment facilities, and rights in the amounts of insurance due. And this will increase the confidence of policyholders and thus Retain existing customers as permanent customers.
- The company should pay attention to studying the client's case to set fair pricing policies. It is also possible to add a borrowing service with the guarantee of the fixed-income policy; this ensures the integrity and balance of the insurance portfolio and effectively reduces cancellation requests so that the financial solvency is stable.

Keywords: Rate of Cancellation, financial position, simple regression model.

مقدمة وطبيعة المشكلة:

تُعد صناعة التأمين جزءًا حيويًا ومهمًا ضمن مكونات النشاط المالي في اقتصاد أي بلد بحجم أهميته والدور الذي يؤديه في حماية الأفراد وأيضًا تسهم تأمينات الحياة في دعم خطة التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك من خلال دورها في استقطاب العملاء الجدد والاحتفاظ بهم، بالتالي زيادة الأقساط التي تؤدي بدورها إلى زيادة وتقوية المحفظة التأمينية، أو وعائها الادخاري الذي يوجه لقنوات الاستثمار المختلفة في الدولة، وبالتالي تقوية مركزها المالي الذي يجعلها قادرة على الوقوف ومواجهة التزامات العملاء.

يواجه التأمين على الحياة ظاهرة أُطلق عليها الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة، والتي تُعد من أكثر وأهم المشاكل التي تتعرض لها شركات التأمين؛ إذ تؤثر هذه الظاهرة وبشكل مباشر على نتائج وفعاليات وأنشطة وأجهزة الإنتاج، وتُجَدُّ من نمو وتطور محفظة التأمين على الحياة؛ إذ تُشكل ظاهرة الإلغاءات مسارًا عكسيًا للجهود المبذولة في تقديم الإنتاج الجديد، كما تُعد الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة بمنزلة الخسارة المالية التي تتعرض لها شركات التأمين ويتحمل أعبائها حملة الوثائق، فضلًا عن الأعباء المالية والمصاريف الإدارية التي تتحملها شركات التأمين، فكان لا بد من إجراء دراسة لأسباب الإلغاءات في وثائق التأمينات على الحياة؛ لمعالجة أو التقليل من هذه الظاهرة، وللحفاظ على استقرار المركز المالي لهذه الشركات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- توضيح المخاطر السلبية للإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة ومردوداتها السلبية على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- ٢- التوصل إلى معرفة أسباب الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة سواء كانت داخلية أو خارجية، والوصول إلى حل أو معالجة هذه المشاكل، أو وضع مقترحات لحلها.
- ٣- التوصل إلى معرفة المخاطر أو العوامل التي تؤثر على المركز المالي لشركات التأمين سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية.

فروض الدراسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على المركز المالي لشركة مصر لتأمينات الحياة.

المبحث الأول: مفهوم الإلغاءات وأسبابه

إن الرأي السائد في الفقه، أن التخفيض يترتب عليه إلغاء العقد الأساسي وإنشاء عقد جديد محله، وذلك كما يتضح من العبارة التي وردت في نص الفقرة الأولى من المادة (٧٦٠) حين قال: " أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة"

(أحمد، ٢٠١٥)

بينما يرى كثير من كتاب القانون، أن التخفيض لا يترتب عليه إلغاء العقد الأصلي وإحلال عقد جديد محله، بل إن العقد الأصلي يبقى ويستمر بكل آثاره؛ أي أن التخفيض لا ينهي العقد بل يتركه قائماً، في حين أن التصفية تؤدي إلى إنهائه(خميس، ٢٠١٠) أما من وجهة نظر كتاب التأمين، فقد اختلفت الآراء؛ فيرى البعض أن كلمة إلغاء هي توقف الوثيقة عن السريان دون حصول المؤمن له على قيم تصفية متاحة، كما يرون أن كلمة تصفية (Surrender) تستخدم للتعبير عن توقف الوثيقة عن السريان مع وجود قيم تصفية متاحة لحاملها(محمد ويونس، ٢٠١٥)

وقد وضع(عامر، ١٩٨٢) تعريفاً يشمل كل جوانب الإلغاء؛ حيث عرف الإلغاء بأنه: "توقف الوثيقة عن السريان سواء من جانب المؤمن له أو شركة التأمين سواء نتج عن هذا الإلغاء قيمة تصفية أو لم ينتج، وسواء ترتب على التوقف قيام عقد جديد بين المؤمن له وشركة التأمين، أو انتهاء العلاقة بينهما كلية".

أسباب الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة:

١. المنتج:(عريقات، وآخرون، ٢٠٠٨)

يؤدي المنتج دوراً أساسياً في نجاح عملية التأمين أو إخفاقها من خلال دوره في نقل فكرة التأمين إلى العملاء وإحاطتهم علمًا بجميع الجوانب العلمية والعملية التي تخص وثيقة التأمين وما يترتب عليها من حقوق والتزامات من خلال توضيح وثيقة التأمين إلى المؤمن له عن طريق الشرح الوافي لشروطها ومزاياها؛ فلو قام المنتج بأداء هذه المهمة بأمانة وصدق وبالشكل المعقول للمؤمن له؛ لأمكن من التقليل من حدة مشكلة الإلغاءات.

٢. الوضع المالي للمؤمن له:

في أغلب الأحيان يقوم طالب التأمين بشراء وثيقة تأمين تفوق إمكانياته المالية بحيث لا يستطيع في السنة الثانية أو بعد تسديد القسط الأول من وثيقة التأمين بالإيفاء بالتزاماته في تسديد القسط اللاحق؛ لمبالغته في اقتناء وثيقة تأمين بمبلغ كبير تفوق قدراته المالية أو يقتني وثيقة تأمين استناداً لظرف اقتصادي طارئ جيد ومفاجئ قد لا يتكرر في السنوات اللاحقة؛ مما يضطر المؤمن له إلى إلغاء وثيقة التأمين والتراجع عن التزامه (السيفي، ٢٠٠٦).

٣. عدم الاطلاع على شروط الوثيقة:

من الملاحظ أن الكثير من المؤمن لهم أو جميعهم لا يقومون بقراءة وثيقة التأمين؛ مما يخلق بعد مضي مدة زمنية مشاكل بين المؤمن له وشركة التأمين قد تكون سبباً في إلغاء وثائق التأمين؛ فإذا قام المؤمن له بالاطلاع على الوثيقة بكل ما فيها من شروط واستثناءات سيحول ذلك دون حصول الخلافات بين الطرفين، ومن ثمَّ عدم حصول الإلغاء في وثائق التأمين (Guillen, et al, 2008).

٤. الوعي التأميني:

ويعتمد الوعي التأميني في مجتمع ما على المعرفة والثقافة التأمينية لدى ذلك المجتمع؛ إذ يجب أن يكون الفرد بمستوى ثقافة تأمينية عالية؛ ليتقبل فكرة التأمين ويتقن مبادئه ويتعرف على المعلومات التأمينية، وما يقدم التأمين من فوائد وخدمات كبيرة لحماية الفرد أو المجتمع من الأضرار والخسائر الناجمة من تحقق الأخطار التي تصيب الفرد أو المجتمع (مرزة، ٢٠١٧).

٥. التضخم:

يؤثر التضخم في وثائق التأمين على الحياة؛ وأغلب حملة الوثائق يقررون عدم الاستمرار في دفع الأقساط وإلغاء أو تصفية الوثيقة خلال مدة التضخم؛ وذلك لعدة أسباب منها: (إشباع الحاجات الرئيسية أفضل من شراء وثيقة التأمين كونها حاجات ثانوية لا أهمية لها قياساً بالحاجات المادية) (Nan, et al, 2015).

٦. الطابع الديني في التأمين على الحياة:

اشتد الخلاف حول التأمين على الحياة؛ فهناك مجموعة من العلماء يعتبرونه جائزاً، وليس فيه ما يخالف الشريعة الإسلامية، وأن الكثير من العلماء وفقهاء الدين يعتبرون التأمين على الحياة نوعاً من أنواع التكافل الاجتماعي؛ حيث يفيد منه الآخرون عندما يقع الخطر وتبقى العائلة بدون معيل فإن مبلغ التأمين يعد عوناً لهم لمواجهة

متطلبات الحياة، كما أن الاختلاف في وجهات النظر يؤثر على الإقبال على تأمين الحياة، كما يؤدي إلى إلغاء وثائق التأمين.

المبحث الثاني: مفهوم المركز المالي (الملاءة المالية) والمخاطر التي تؤثر على المركز المالي

يعني المركز المالي لشركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث؛ أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها تجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (كريمة ومنال، ٢٠١٤) كما يقصد بالملاءة المالية أن يكون لدى شركة التأمين من الأصول ما يعادل التزاماتها المستقبلية لمجموع المؤمن عليهم الموجودين في أي وقت، وهذا يعني قياس مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها (أبو بكر، ٢٠٠٣).

ومن وجهة نظر أخرى؛ فإن الملاءة المالية تعني؛ أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة ومقابلة مختلف مصروفات العمليات والتشغيل، وكذلك الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة مع وجود هامش أمان (هامش الملاءة المالية) يساوي على الأقل المتطلبات القانونية (أبو بكر، ٢٠١١).

كما تعني أنها قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها المستقبلية وفقاً لتواريخ استحقاقها (طعيمه، ٢٠٠٢)

كما تعني - أيضاً - توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث؛ أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها تجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (كريمة ومنال، ٢٠١٤).

المخاطر المؤثرة في المركز المالي لشركات التأمين

أولاً: مخاطر داخلية (مخاطر على مستوى شركة التأمين)

١. خطر الاكتتاب:

هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند إصدار وثائق التأمين؛ حيث تسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير من وثائق التأمين، وتقديم أنواع مختلفة من المنتجات التأمينية وفي مناطق جغرافية مختلفة؛ بمعنى تشتيت وتوزيع الخطر

٢. خطر القرض:

يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة شركة التأمين على استرجاع أموالها أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها؛ نتيجة عدم سداد المؤمن لهم القروض بضمان الوثيقة.

٣. خطر إعادة التأمين :

يتعلق هذا الخطر بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين؛ فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة؛ لذا ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة.

٤. المخاطر التشغيلية:

تتعلق هذه المخاطر بالاختلال الوظيفي في نظم المعلومات (عيسى، ٢٠١٠)؛ أي عدم الكفاءة والإخلال في النشاط التأميني ما قد ينعكس سلباً على مبيعات الشركة، بالإضافة إلى أعمال الغش والأخطاء المرتكبة وغيرها من التجاوزات.

٥. مخاطر الاستثمار:

يقوم المؤمن نتيجة لطبيعة نشاط التأمين باستثمار الأموال المجمعة لديه؛ لتغطية الكوارث المستقبلية، إلا أن هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمها نتيجة لعوامل خارجية كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمارات.

٦. مخاطر السيولة:

هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة شركة التأمين على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد التعويضات في آجالها، نتيجة عدم السيولة.

٧. مخاطر إلغاء العقود (الفسخ):

يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه؛ فيكون المؤمن مجبراً على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة.

ثانياً: مخاطر خارجية:

١- المخاطر القانونية والتشريعية:

هي المخاطر التي يكون لها تأثير مالي على شركة التأمين؛ بسبب تغير القوانين والتشريعات، التي تحكم الصناعة التأمينية في كل بلد والمتعلقة بكل عملية ضمن النشاط التقني لشركات التأمين على الحياة.

- ٢- مخاطر تغيرات السوق:
تتأثر شركات التأمين بالمنافسة واحتياجات المستهلك وسلوكه تجاه منتجاتها التأمينية.
- ٣- خطر تغيرات القيمة السوقية للاستثمارات:
هو الخطر المتعلق بتغير القيمة السوقية للاستثمارات، وهذا نتيجة لظروف اقتصادية معينة كانهخفاض معدلات الفائدة، أو انهيار السوق المالي.
- ٤- خطر معدل التضخم:
هو الخطر المرتبط بزيادة معدلات التضخم؛ حيث يكون له أثر كبير على الالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل.
- ٥- خطر معدل الصرف:
هو الخطر الذي تكون فيه الأصول مستثمرة بعملة تختلف عن عملة الالتزامات؛ حيث يكون لذلك أثر كبير على المؤمن، بالإضافة إلى خطر تقلبات قيمة العملات إذا كانت الشركة توظف أموالها في استثمارات أجنبية.
- ٦- خطر دورة الاقتصاد:
هو الخطر المتعلق بالمتغيرات الاقتصادية؛ ففي حالة الكساد تواجه صناعة التأمين تراجع في مبيعاتها نظراً؛ لانخفاض الطلب على التأمين، وينتج عن ذلك تراجع حجم الأقساط، كما تتراجع عدد العمليات الجديدة، وتزداد حالات فسخ العقود خاصة في وثائق التأمين.
- ٧- خطر التغيرات الاجتماعية والسياسية:
تعد التغيرات الديموجرافية وسلوك المستهلك من أهم عناصر هذا الخطر، كزيادة عدد الوفيات الناتج مثلاً عن الأمراض الجديدة له أثر سلبي، كما أن السلوك الاجتماعي كالأجرام يمكن أن يزيد من حجم الكوارث ذات الأثر السلبي في التأمينات على الحياة.
- المبحث الثالث: أثر الإلغاء على المركز المالي لشركات التأمين على الحياة**
طرائق التأكد من الملاءة المالية لشركات التأمين:
١. المتطلبات المالية: يجب أن تحقق شركات التأمين متطلبات مالية معينة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى مثل: (متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أو الفائض، القيود على الاستثمارات، تقدير مخصصات الخسارة).

٢. التقارير المالية السنوية (الرقابة الوثائقية): توجد تقارير مالية معينة يجب عرضها على أقسام التأمين لتهيئة المعلومات عن الأقساط المكتسبة، والمصروفات، والخسائر، والاستثمارات، ومعلومات أخرى، ويتم بعد ذلك مراجعة التقارير المالية عن طريق منظمين رسميين.
٣. الفحوصات الميدانية: تتطلب قوانين الدولة ضرورة فحص الملاءة المالية لشركات التأمين كل ثلاث أو خمس سنوات؛ إذ تنسق أعضاء الجمعية الإقليمية للتأمين (NAIC) فحص شركات التأمين التي تعمل في دول مختلفة.
٤. معايير رأس المال المبني على الخطر: يجب أن تحقق شركات التأمين على الحياة معايير رأس المال المبني على الخطر، بناءً على قانون نموذجي تم تطويره عن طريق أعضاء الجمعية الإقليمية للتأمين (NAIC)، وتساعد متطلبات رأس المال المتزايد على منع الإعسار المالي. (ريجدا، ٢٠٠٦).
٥. الالتزامات المستقبلية لوثائق التأمين على الحياة وعلاقتها بالملاءة المالية: تأمينات الحياة تضمن للمؤمن لهم أموال سائلة تأخذ شكل تكوين رؤوس أموال مؤجلة إذا ما بقي المؤمن له على قيد الحياة لعمر معين، أو الالتزام بدفع مبالغ للورثة في حالة وفاة المؤمن له خلال مدة سريان عقد التأمين، وقد يكون الالتزام على شكل دفع مبالغ بصفة دورية لمدة معينة، ومن هنا تبلورت أهمية العلاقة بين ضرورة إنماء الملاءة المالية وعمليات التأمين على الحياة من خلال تعبئة وتجميع مدخرات المؤمن عليهم، أو من خلال توظيف الأقساط المتحققة في استثمارات لمدد زمنية قد تكون قصيرة أو متوسطة الأجل (يحياوي، ٢٠١٢).
٦. دور إدارة المخاطر في مواجهة الإلغاءات والتصفيات وتعزيز الملاءة المالية: تعد المخاطر من العناصر المرتبطة باتخاذ القرارات المالية؛ فمعظم المسائل المرتبطة باتخاذ القرارات المالية، والتي تتضمن (استثمارات رأس مال المشروع، والتنبيؤ بالإفلاس، واختيار وإدارة المحفظة المالية والاستثمارية، وتقييم مخاطر الدولة، والتخطيط المالي، وتحليل الاستثمارات)، وتتضمن بعض أشكال تحليل المخاطر المالية؛ وذلك من أجل تحديد كيف أن العوامل الخارجية، والتي تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة، وكذلك العوامل الداخلية التي تتعلق بالعمليات المالية لشركات التأمين يمكن أن تؤثر على حصيللة القرارات المالية. (بن الزاوي وآخرون، ٢٠١٢).

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية

أولاً: عدد ومبالغ تأمين الوثائق الملغاة لشركة مصر لتأمينات الحياة:

فيما يلي جدول رقم (١) الذي يوضح عدد الوثائق الملغاة، ومبالغ التأمين لشركة مصر لتأمينات الحياة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

جدول رقم (١)

عدد ومبالغ وثائق التأمين الملغاة لشركة مصر لتأمينات الحياة

خلال الفترة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ (جنيه)

السنة	عدد وثائق التأمين الملغاة	معدل الإلغاء %	مبالغ التأمين للوثائق الملغاة	بدل الإلغاء %
٢٠١٤م	٨٣,٤٦٣	-	٤,٠٨٢,٧٩٦	-
٢٠١٥م	٨٢,٣٠٦	(١%)	٤,٢٩٣,٨٨٤	٥%
٢٠١٦م	٩١,٩٠٣	٧%	٥,١٧٤,١٤٢	٢٧%
٢٠١٧م	١٠٧,٣٢٥	٢٩%	٦,٣٧١,٣٤٠	٥٦%
٢٠١٨م	١١٧,٧٣٩	٤١%	٧,٣٨٩,٠٤٤	٨١%

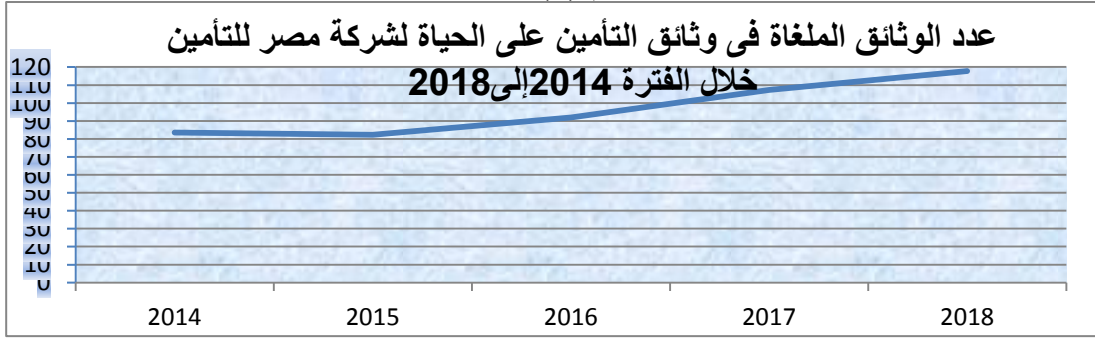
* المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين من الفترة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- بالنسبة لعدد الوثائق الملغاة: فيما عدا ٢٠١٥ فقد زاد عدد الوثائق الملغاة بصورة مستمرة؛ حيث بلغ معدل الإلغاء عام ٢٠١٦: ٧% ثم ارتفع إلى ٢٩% عام ٢٠١٧؛ ليصل إلى ٤١% بالنسبة لعام ٢٠١٤ (سنة المقارنة).
- بالنسبة لمبالغ تأمين الوثائق الملغاة: تزايدت مبالغ التأمين الملغاة؛ ليصل معدل الإلغاء إلى ٥% عام ٢٠١٥ ثم ارتفعت إلى ٢٧% و ٥٦% و ٨١% للأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ على الترتيب؛ وذلك مقارنة لعام ٢٠١٤.

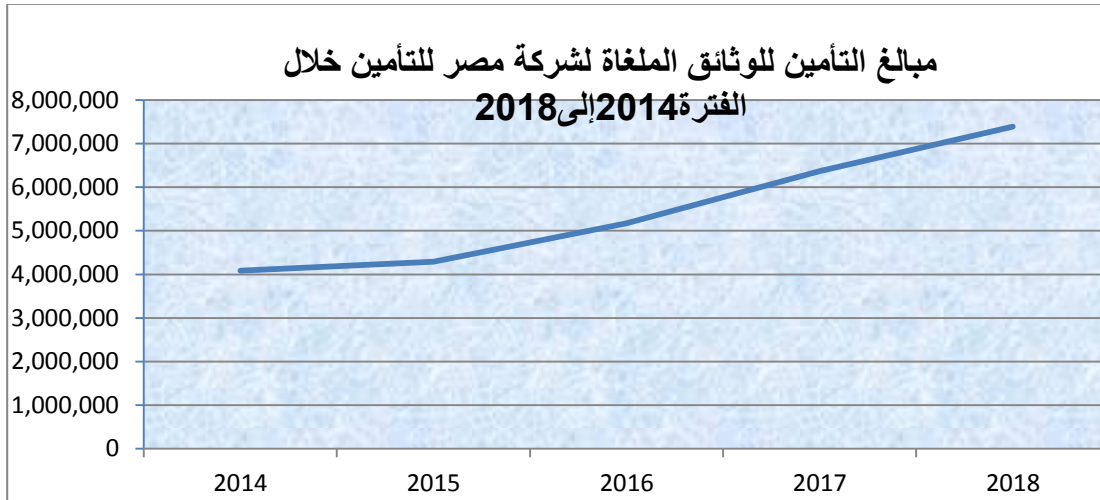
وفيما يلي شكل رقم (١) الذي يوضح عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨:

شكل رقم (١)



يتضح من الشكل السابق أن هناك ارتفاعاً مستمراً في عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨

فيما يلي شكل رقم (٢) الذي يوضح مبالغ التأمين للوثائق الملغاة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨



يتضح من الشكل السابق ارتفاعاً مستمراً لمبالغ التأمين الملغاة خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، وبهذا يتضح أن ظاهرة الإلغاء تمثل مشكلة حقيقية لشركة مصر لتأمينات الحياة.

ثانياً: حساب الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة كالاتي:

١. تقييم الملاءة المالية وفقاً لصافي الأقساط:

$$\text{حقوق المساهمين} = (\text{صافي الأقساط} \div \text{حقوق المساهمين}) \times 100$$

٢. تقييم الملاءة المالية وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية.

$$\text{معدل التغير في حجم الأقساط الصافية} = \frac{(\text{الأقساط الصافية في العام الحالي} - \text{الأقساط الصافية في العام السابق})}{\text{الأقساط الصافية في العام السابق}} \times 100$$

$$\text{٣. تقييم نسب الملاءة المالية وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين:} = \frac{(\text{الاحتياطيات الفنية} \div \text{حقوق المساهمين}) \times 100}{100}$$

وفيما يلي جدول رقم (٢) الذي يوضح الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٤.

جدول رقم (٢)

حساب الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	الملاءة المالية
%٤٦,٥٠	%٣٤,٨٢	%٣٩,٧١	%١٦٨,٢٢	%١٤٥,٤٥	وفقاً لصافي الأقساط
%٧,٨	%١٥,٨	%١٥,٦	%٧,٢	%١٨,٣	وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية
%٢٦٨	%٢٠٣	%٢٥٠	%٥٤٧	%٩٤٩	وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين

*المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول السابق، أن نسبة الملاءة المالية وفقاً لصافي الأقساط مقارنة بإجمالي حقوق المساهمين في شركة مصر لتأمينات الحياة متذبذبة، ولكنها في حدود المعدل النمطي المتعارف عليه (أقل من ٢٠٠% خلال فترة الدراسة؛ أي أنها حققت نسب ملاءة مالية في حدود المعدل النمطي).

كما يتضح أن نسب الملاءة المالية وفقاً لمعدل التغيير في حجم الأقساط الصافية تتذبذب من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، إلا أنها في حدود المعدل النمطي المتعارف عليه لهذه النسبة (-١٠% : ٣٠%)، عامي ٢٠١٥، ٢٠١٨، وفي غير المعدل النمطي خلال ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧.

كما يتضح من الجدول أن نسب الملاءة المالية؛ وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين بالنسبة لشركة مصر لتأمينات الحياة تخطت حدود المعدل النمطي لهذه النسبة؛ أي أكثر من (٣٥٠%) خلال الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، يتضح من ذلك أن ظاهرة الإلغاء كان لها أثر على الملاءة المالية عام ٢٠١٤، ٢٠١٥ لشركة مصر لتأمينات الحياة.

ثالثاً: اختبار فرضيات الانحدار للبيانات المالية:

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط في تحليل البيانات المالية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ من خلال اختبار تأثير متغيرات الدراسة، وهي كما يلي :

١. المتغير المستقل والمتمثل في معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة.
٢. المتغير التابع والمتمثل في الملاءة المالية لشركة مصر التأمين، والذي سيتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد، وهي كما يلي:

أ- صافي الأقساط.

ب- معدل التغيير في حجم الأقساط الصافية.

ج- نسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين.

وكانت النتائج كما يأتي:

١- اختبار الفرض الرئيس الأول:

ينص هذا الفرض على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة".

وينبثق عن هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تبعاً لأبعاد الملاءة المالية لشركة التأمين، وهي كما يلي:

١/١ اختبار الفرض الفرعي الأول:

ينص هذا الفرض على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لصافي الأقساط إلى حقوق المساهمين".

ولاختبار صحة هذا الفرض من عدمه، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل هذا الفرض كما يلي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة على صافي الأقساط

Sig.f	Fقيمة	Sig.t	tقيمة	B	Beta	المعامل الثابت	R ²	R	المتغير المستقل
0.03*	15.097	0.03*	3.886-	1.634-	0.913-	162.169	0.834	0.913	معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي * p<0.05 ** p<0.01

NS: Non Significant

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (٧) ما يلي:

- تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لصافي الأقساط قيمته (٠.٩١٣).
- تشير قيمة معامل التحديد (R²) إلى أن المتغير المستقل؛ معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة يسهم في تفسير (٨٣.٤%) من التباين في المتغير التابع؛ الملاءة المالية للشركة وفقاً لصافي الأقساط، والباقي (١٦.٦%) من التباين في المتغير التابع يرجع لمتغيرات أخرى، أو لأسباب عشوائية.
- تؤكد الإشارات السالبة لقيمة معاملات النموذج (Beta) على وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لصافي الأقساط، كما تشير نتائج اختبار (T-test) إلى معنوية معاملات النموذج (Beta، B) عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).
- كما تبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو ما يفيد بمعنوية النموذج، وهذا ما يؤكد معنوية النموذج (Sig.f) الذي يشير إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).

وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على وجود تأثير عكسي قوي ذي دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لصافي الأقساط، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود هذا التأثير، ونرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لصافي الأقساط إلى حقوق المساهمين".

وعليه يمكن التنبؤ بمعادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 162.169 + (-1.634) X$$

٢/١ اختبار الفرض الفرعي الثاني:

ينص هذا الفرض على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لمعدل التغيير في حجم الأقساط الصافية".

ولاختبار صحة هذا الفرض من عدمه، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل هذا الفرض كما يلي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة على معدل التغيير في حجم الأقساط الصافية

المتغير المستقل	R	R ²	المعامل الثابت	Beta	B	t قيمة	Sig.t	F قيمة	Sig.f
معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة	0.953	0.907	17.695	-0.953	-0.141	-5.423	0.012*	29.414	0.012*

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي ** p<0.01 * p<0.05

NS: Non Significant

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (٢) ما يلي:

- تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لمعدل التغيير في حجم الأقساط الصافية قيمته (٠.٩٥٣).

- تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغير المستقل؛ معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة يسهم في تفسير (٩٠.٧%) من التباين في المتغير التابع؛ الملاءة المالية للشركة وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية، والباقي (٩.٣%) من التباين في المتغير التابع يرجع لمتغيرات أخرى، أو لأسباب عشوائية.
- تؤكد الإشارات السالبة لقيمة معاملات النموذج (Beta) على وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية، كما تشير نتائج اختبار (T-test) إلى معنوية معاملات النموذج (Beta، B) عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).
- تبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو ما يفيد بمعنوية النموذج، وهذا ما يؤكد معنوية النموذج (Sig.f) الذي يشير إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).

وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على وجود تأثير عكسي قوي ذي دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود هذا التأثير، ونرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية".

وعليه يمكن التنبؤ بمعادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 17.695 + (-0.141) X$$

٣/١ اختبار الفرض الفرعي الثالث:

ينص هذا الفرض على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لنسبة الاحتياطات الفنية إلى حقوق المساهمين".
ولاختبار صحة هذا الفرض من عدمه، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل هذا الفرض كما يلي:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة على نسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين

Sig.f	Fقيمة	Sig.t	tقيمة	B	Beta	المعامل الثابت	R ²	R	المتغير المستقل
0.032*	14.531	0.032*	3.812-	8.942-	0.910-	845.634	0.829	0.910	معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي * p<0.05 ** p<0.01
NS: Non Significant

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (٩) ما يلي:

- تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين قيمته (٠.٩١٠).
- تشير قيمة معامل التحديد (R²) إلى أن المتغير المستقل؛ معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة يسهم في تفسير (٨٢.٩%) من التباين في المتغير التابع؛ الملاءة المالية للشركة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين، والباقي (١٧.١%) من التباين في المتغير التابع يرجع لمتغيرات أخرى، أو لأسباب عشوائية.
- تؤكد الإشارات السالبة لقيمة معاملات النموذج (Beta) على وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل مبالغ التأمين للوثائق الملغاة والملاءة المالية للشركة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين، كما تشير نتائج اختبار (T-test) إلى معنوية معاملات النموذج (B، Beta) عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).
- تبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهو ما يفيد بمعنوية النموذج، وهذا ما يؤكد مستوى معنوية النموذج (Sig.f) الذي يشير إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥).

وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على وجود تأثير عكسي قوي ذي دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين، وبالتالي تقبل الفرض البديل الذي يؤكد على

وجود هذا التأثير ونرفض الفرض الصفري، والذي ينص على أنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين".

وعليه يمكن التنبؤ بمعادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 845.634 + (- 8.942) X$$

نتائج البحث:

أوضحت الدراسة النتائج التالية:

١. يوجد تأثير عكسي قوي ذو دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لصافي الأقساط.
٢. يوجد تأثير عكسي قوي ذو دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية.
٣. يوجد تأثير عكسي قوي ذو دلالة إحصائية لمعدل وثائق التأمين الملغاة على الملاءة المالية لشركة مصر لتأمينات الحياة وفقاً لنسبة الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين.
٤. إن ارتفاع معدلات الإلغاء يعني انكماش سوق التأمين على الحياة، وهذا يحد من دورها الاقتصادي في تحويل مشروعات خطط التنمية الاقتصادية. وهذا يوضح أن معدلات الإلغاء تؤثر على حجم المدخرات لدى الشركة، والتي تتخذ شكل احتياطيات حسابية؛ مما يؤدي إلى انكماش محفظة الاستثمارات، وهذا يؤثر على المركز المالي لها، وبالتالي على الاقتصاد القومي.
٥. استنتج الباحث أن من أهم العوامل المؤثرة على زيادة معدلات الإلغاء:
 - أ- اختيار المنتجين وطريقة تدريبهم وتقييم انتاجهم، وأثر ذلك على اختيار العملاء غير المناسبين لأنواع الوثائق المختلفة.
 - ب- يعد انخفاض القوة الشرائية للنقود أحد العيوب الرئيسة المهمة التي توجه إلى وثائق التأمين على الحياة، وتستغلها الأوعية الادخارية الأخرى كمحاولة لجذب المدخرين إليها على أساس أنها أكثر فاعلية في استثمار أموال عملائها.

ج - نقص الوعي التأميني في المجتمع المصري ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها؛ انخفاض المستوى العلمي والثقافي لأفراد المجتمع المصري، وطبيعة خدمة التأمين على الحياة، والتشكيك في شرعية التأمين على الحياة هذا إلى جانب رغبة شركات التأمين والقائمين بالإنتاج في تقديم وترويج التأمينات التي يغلب عليها الطابع الادخاري.

٦. تتحقق لدى الشركة في نهاية كل سنة أرباح أو فوائض مالية ضخمة دون أن تقوم بتوزيعها بعدالة وشفافية على جمهور حملة الوثائق بدعوى تكوين احتياطي مالي وفني قوي للشركة؛ لمواجهة أية انحرافات غير محسوبة أو غير مخطط لها، وأن هذه الأرباح ستضاف مباشرة إلى مبلغ التأمين وتصرف معه في التاريخ نفسه وفي شروط العقد نفسه دون الإشارة إلى ذلك في من الوثيقة إلى بدائل أخرى لتسوية هذه الأرباح؛ ليختار حامل الوثيقة إحداها كاستخدامها في سداد أقساط مقبلة أو في شراء وثيقة تأمين إضافي مدفوع القيمة أو استثمارها بمعرفة الشركة؛ الأمر الذي يسهم فعلا في زيادة عدد المنسحبين من التأمين على الحياة وخاصة المؤمن عليهم من صغار السن والمتمتعين بصحة جيدة.

التوصيات:

بعد استعراض نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- ١- ضرورة اهتمام إدارة شركة التأمين بحسن اختيار وتعيين منتجي وثائق التأمين، مع الاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم ومكافأتهم.
- ٢- ضرورة الاهتمام بتحليل بنود المصروفات العمومية والإدارية؛ بهدف رفع الكفاءة لبنود المصروفات؛ وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على عوائد الاستثمار بشركة التأمين.
- ٣- ضرورة اهتمام شركات التأمين بتخصيص وتوجيه قنوات الاستثمار؛ لتحسين عائد استثمار أموال الشركة.
- ٤- إتمام شركة التأمين بسياسة الاكتتاب، وفحص وقبول الاكتتاب؛ لتحسين النتائج الفنية وزيادة الفائض التأميني؛ لدوره بصورة مباشرة وطردية على عائد الاستثمار بالشركة.
- ٥- العمل على توزيع الأرباح والفوائض المتجمعة لدى الشركة في نهاية السنة على حملة الوثائق بعدالة وشفافية ووضع نظام لتخبيرهم بين استلامها نقدا أو استعمال

بعضها في تسديد قسط السنة اللاحقة أو في زيادة مبالغ تأمين وثائقهم، مع دراسة إمكانية اعتماد طريقة صرف المبالغ بالعملات الأجنبية، وفي ذلك لعلاج مشكلة التضخم، وتدني قيمة هذه المبالغ لاحقاً؛ الأمر الذي سيقفل من عدد المنسحبين من التأمين على الحياة، وبالتالي المحافظة على متانة الملاءة المالية للشركة.

المراجع العربية:

- أبو بكر، عيد أحمد، ٢٠١١، إدارة أخطار شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص ٣١، عمان، الأردن.
- أبو بكر، عيد احمد، ٢٠٠٣م، استخدام الاساليب الكمية في قياس وادارة الاخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية بالتطبيق على التأمينات العامة، رسالة دكتوراه في فلسفة التأمين، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ج.م.ع.
- أحمد، طارق عبد الحميد، ٢٠١٥م، دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات في وثائق التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح بالتطبيق على السوق المصري، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ج.م.ع.
- السيفي، بديع أحمد، ٢٠٠٦، الوسيط في التأمين وإعادة التأمين علماً وقانوناً وعملاً، شركة الديوان، ص ٢٥٦، القاهرة، ج.م.ع.
- بن الزاوي، عبد الرزاق، نعمون، إيمان، ٢٠١٢، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التيسير، ص ١٣، الجزائر.
- خميس، سعدون مشكل، ٢٠١٠م، الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة، منشورات شركة التأمين الوطنية، بغداد، العراق.
- ريجدا، جورج، ٢٠٠٦، تعريب ومراجعة، البلقيني، محمد توفيق، مهدي، إبراهيم محمد، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر والتوزيع، ص ٨٧٨، المملكة العربية السعودية. رضى، زهراء فاضل، ٢٠٢٠م، دراسة تحليلية لأثر التغير في راس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة طنطا، ج.م.ع.

طعيمه، ثناء محمد، ٢٠٠٢، محاسبة شركات التأمين – الإطار النظري والتطبيق العملي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ٢٩٨، القاهرة، ج.م.ع.

عامر، عزه عبد السلام، ١٩٨٢م، دراسة ظاهرة الإلغاءات في التأمين على الحياة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ج.م.ع.

عريقات ومحمد، حربي وجمعة، سعيد: التأمين وإدارة الحظر (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨م، ص ٢٠٤، الأردن.

عيسى، مهند حنا نقولا، ٢٠١٠، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة، الطبعة الأولى، ص ٨٢، عمان، الأردن.

كريمة، هبتون و منال، رزيق، ٢٠١٤م، دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسية، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص ٥١، الجزائر.

محمد، شكر وكريم، يونس، ٢٠١٥، دراسة إلغاءات ووثائق التأمين على الحياة – دراسة تحليلية في شركات التأمين العراقية العامة، معهد الإدارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والأربعون: ص ٢٤٥، العراق

مرزة، محمود فاضل، ٢٠١٧م، الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة وأثارها في الملاءة المالية لشركات التأمين – بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني: ص ١٠٨، العراق.

يحيوى، فطيمة، ٢٠١٢، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، ص ٦٠، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Nan Zhu, Eric R. Ulm, Thorsten Moenig, Jin Gao, Daniel Bauer, 2015, Policyholder Exercise Behavior in Life Insurance in state of Affairs,

Georgia State University, Department of Risk Management and Insurance, USA.

Guillen Montserrat, A.M. Perez Marin, Jens Prech Nielsen 2008, The Need of Monitoring Customer Loyalty and Business Risk in the European Insurance Industry ,The Geneva Paper, 2008, 33, (207-218), The International Association for the Study of Insurance Economics, Barcelona, Spain.